الأمم المتحدة S/2012/506

مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2012
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وطلب إليّ فيه تقديم تقرير نهائي في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن الحالة على الأرض وعن تنفيذ القرار. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري الخاص المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/186)، ويوجز الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة لتنفيذ ولايتها بموجب القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – شهدت الحالة الأمنية المتقلبة بالفعل في المنطقة الغربية من كوت ديفوار على طول الحدود مع ليبريا تدهورا خطيرا مع وقوع هجوم مباشر على عناصر حفظ السلام التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قُتل فيه سبعة أفراد عسكريين من النيجر. فاستجابة لتقارير أفادت بوقوع هجوم على مدنيين في قرية ساو عشية ٧ حزيران/يونيه، قامت العملية بنشر دورية، تعرضت لنيران عدد كبير من عناصر مسلحة مجهولة على الطريق من بارا إلى ساو على الحدود مع ليبريا، مما أدى إلى مصرع الأفراد السبعة من عناصر حفظ السلام. ووقع هجوم منفصل، ولكن ذو صلة، على وحدة تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، كانت قد وصلت بالفعل إلى قرية ساو، أسفر عن مصرع أحد أفراد الوحدة وجرح آخر. وفي نفس اليوم، قام مسلحون مجهولون في المنطقة بقتل ١٥ مدنيا على الأقل. وأدت هذه الهجمات، وتصاعد حالة انعدام الأمن، ووجود عناصر مسلحة، إلى تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٥ شخص، مع قيام بعضهم، وفقا لما نقلته التقارير،

020712 020712 12-38690 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بعبور الحدود إلى ليبريا. وعلى الرغم من استمرار صعوبة وصول المساعدة الإنسانية إلى مناطق المحتاجين، قامت الجهات الإنسانية الفاعلة في المنطقة الغربية من كوت ديفوار بتنسيق الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك توفير المساعدة في حالات الطوارئ.

٣ - وعقب الهجوم الذي وقع على عناصر حفظ السلام، عاد الأفراد المتبقون من دورية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بلدة بارا واتخذوا موقعهم لحماية المدنيين، وجرى تعزيزهم بقوات من العملية من منطقتي تابو وتاي في ٨ و ٩ حزيران/يونيه. وعززت العملية أيضا وجودها في منطقة تاي بقوات من غيغلو وأفراد من وحدات الشرطة المشكلة من ياموسوكرو، في حين كثفت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دوريات الاستطلاع الجوي والدوريات المشتركة مع أجهزة الأمن الليبرية. وعقب اجتماعات طارئة لكوت ديفوار وليبريا في أبيدجان ومونروفيا على التوالي، عزز البلدان وجود قواتهما الأمنية على كلا جانبي الحدود. وزادت كوت ديفوار عدد أفراد قواتها الجمهورية في المنطقة، بينما نشرت ليبريا عددا إضافيا من أفراد الشرطة الوطنية وموظفي الهجرة في المقاطعات الحدودية، وبدأت في النشر المتقدم لسرية من القوات المسلحة الليبرية. وأغلقت ليبريا أيضا الحدود بصورة مؤقتة، إلا في وجه الأنشطة الإنسانية، واتخذت خطوات لكبح أنشطة التعدين غير القانونية في المنطقة الحدودية نظرا للارتباط المشبوه للمقاتلين السابقين بهذه الأنشطة. وفي ٩ حزيران/يونيه، ألقت السلطات الإيفوارية القبض على أربعة أشخاص لهم صلة بالهجوم المذكور، وقامت بنقلهم إلى أبيدجان في ١١ حزيران/يونيه.

٤ - وفي ليلة ١١ حزيران/يونيه، قامت مجموعة من المسلحين المجهولين بمهاجمة قريتي سيبلو - أولا وتيلولي - أولا في منطقة تاي، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وجرح عدد أكبر بكثير، واختطاف ثلاثة أشخاص آخرين، وأدى الهجوم إلى تشريد مئات الأشخاص. وترددت أنباء عن وقوع مواجهات بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعناصر مسلحة في المنطقة في ١٣ حزيران/يونيه، قتل فيها ١٧ من العناصر المسلحة.

٥ - وفي محاولة لتنسيق الرد الشامل، اجتمعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ١٢ حزيران/يونيه في أبيدجان للتحضير لعقد اجتماع رباعي مع السلطات الإيفوارية والليبرية، عقد في أبيدجان في ١٤ حزيران/يونيه. ووافق الطرفان على مواصلة تعزيز التعاون وعلى اتخاذ تدابير للتصدي للحالة الهشة على الحدود في ضوء الهجمات الأخيرة، بسبل منها تعزيز وجودهما على كلا جانبي الحدود، وتكثيف الدوريات الجوية والراجلة، وأنشطة حماية المدنيين، مع اتخاذ خطوات لتعزيز العلاقات بين قوات الأمن لديهما والسكان. ووافقت كوت ديفوار وليبريا أيضا على تعزيز التعاون القضائي، لا سيما

فيما يتعلق بالإجراءات القضائية ضد الإيفواريين في ليبريا الذين يدّعى أنهم شاركوا في الجرائم خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، مع احترام حقوق اللاجئين. وجرى أيضا التوصل إلى اتفاق على عقد اجتماع مشترك لمجالس رؤساء وشيوخ العشائر المقيمة على الحدود لتشجيع المصالحة والتنمية وعلى عقد اجتماع للجنة المشتركة للتعاون بين كوت ديفوار وليبريا قبل نهاية العام.

٦ - وإضافة إلى الحوادث التي وقعت في حزيران/يونيه، أفادت الأنباء بوقوع هجمات قبل ذلك على قرى في الجانب الإيفواري من الحدود. ووقع أخطرها في ٢٥ نيسان/أبريل، حين قامت مجموعة من الأفراد المسلحين بمهاجمة بلدة ساكري بالقرب من تاي، مما أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين وحرق اثني عشر منزلا. ودفع هذا الحادث نحو ٩٠٠ ٥ شخص إلى الفرار من منازلهم. وثمة مؤشرات على أن هذا الهجوم نفذته جماعة من مقاتلين سابقين من كل من كوت ديفوار وليبريا كانت قد دخلت كوت ديفوار من ليبريا. وكانت هناك تقارير أيضا أفادت بإعادة تسليح وتجنيد مقاتلين إيفواريين وليبريين سابقين في ليبريا لشن هجمات واسعة النطاق محتملة في كوت ديفوار، ربما بمساعدة عناصر منتسبة لنظام الرئيس السابق لوران غباغبو الذي يقيم حاليا خارج البلد. وإذا تأكدت هذه التقارير، فسيشكل ذلك تهديدا خطيرا لكوت ديفوار وليبريا.

٧ - وأفادت التقارير أيضا بوقوع عدد من المواجهات بين عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومجموعات من السكان المحليين أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، الأمر الذي يسلط الضوء على استمرار التوترات بين القوات الجمهورية وأجزاء من السكان. وقد أُبلغت هذه الحوادث في ٢١ نيسان/أبريل في دبمبي، و ٢٢ نيسان/أبريل في أكويدو، و ٢٥ نيسان/أبريل في أبيدجان، و ١٣ أيار/مايو في بانغولو، و ٤ حزيران/يونيه في قريتي كوهوديو وغيتري، وقُتل فيها سبعة أشخاص وأصيب ٢١ شخصا على الأقل. وقد وقعت هذه الأحداث غالبا حين كانت القوات الجمهورية لكوت ديفوار ترد على أحداث معينة، مما أثار ردود فعل عنيفة من جانب السكان المحليين. وفي ٢٤ أيار/مايو، قُتل شخص واحد عندما تصادم أفراد من طائفة الدوزوس (القناصون التقليديون) مع مدنيين في منطقة أوراغاهايو في المنطقة الغربية. وفي الوقت نفسه، أشارت التقارير إلى استمرار قيام طائفة الدوزوس بممارسة مسؤوليات أمنية في المنطقة الغربية.

٨ - واستمر وقوع مصادمات عنيفة بين القبائل، وبصفة غالبة في غرب ووسط كوت ديفوار، لخلافات يتعلق أغلبها بحيازة الأرض. وقد أُبلغت حوادث في ٣ نيسان/أبريل في أراه، وفي ١١ نيسان/أبريل في جيغونوا ولاتاني - أكانساكرو بالقرب من بواكي، وفي

٢١ نيسان/أبريل في أهيزابري، وفي ١١ أيار/مايو بالقرب من أبينغورو، وفي ١٨ أيار/مايو بالقرب من بلوليكان، قُتل فيها شخص واحد وأصيب ١٢ آخرون. وفي ٧ حزيران/يونيه، استهدفت عناصر مسلحة مجهولة قرية يتصور أنها مؤيدة للرئيس واتارا في غيتروزون بالقرب من دويكوي، مما أدى إلى مصرع مدنيين وجرح ثلاثة أشخاص واغتصاب امرأة واحدة على الأقل.

٩ - وإضافة إلى ذلك، أسفرت عمليات السطو المسلح التي قامت بها عناصر مجهولة عن وقوع عدة قتلى وإصابات بين المدنيين، في أبيدجان وفي المنطقة الغربية بصفة رئيسية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وقع ما لا يقل عن ١٨٨ حادث سطو مسلح في مختلف أجزاء البلد، مما أدى إلى مصرع ٥٤ شخصا وإصابة عدد أكبر بكثير. وتصدت أجهزة الأمن الوطنية للكثير من هذه الحوادث. وقُتل ١٥ شخصا على الأقل من الأشخاص الذين يشتبه في أنهم جناة وأصيب عدد من الأشخاص الذين تصادف وجودهم أثناء عملية تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن والأفراد المسلحين.

١٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض أيضا عددا من عمليات اقتحام لسجون فر خلالها ما مجموعه ١٩٦ سجينا، منهم ٤٥ شخصا من سجن كورهوغو في ٢١ نيسان/أبريل، و ٩٩ شخصا من سجن أغبوفيل في ١ أيار/مايو، و ٥٢ شخصا من مركز الاحتجاز والإصلاح في أبيدجان، السجن الرئيسي في العاصمة، في ٤ أيار/مايو. وردا على ذلك، فصلت الحكومة في ٩ أيار/مايو رئيسي سجن أبيدجان وسجن أغبوفيل من العمل. وجرى حتى الآن ضبط ٣٨ من السجناء الهاربين. ويبدو أن عمليات الهروب هذه جاءت من قبيل انتهاز فرصة سانحة وليس بتخطيط مسبق، وتعزى بشكل رئيسي إلى إهمال موظفي السجن وغياب المعدات الأمنية وسوء الإدارة. وقد قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمساعدة الحكومة في تقصي سبل التصدي لهذا التحدي، بسبل منها وضع بروتوكول يحكم التنسيق بين أجهزة الأمن الإيفوارية المسؤولة عن توفير الأمن في المناطق المحيطة بالسجون.

١١ - ولا تزال مخلفات الحرب من المتفجرات تشكل تهديدا للمدنيين. وقد قامت العملية بمساعدة الحكومة في التصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة والذخائر غير الآمنة. فقد أجرت منذ تموز/يوليه ٢٠١١ عمليات تقييم شملت ٥٦ مرفقا لتخزين الذخائر ومستودعا للأسلحة في مناطق مختلفة من البلد، وقامت بتجديد ١٦ من هذه المرافق والمستودعات. وتجري حاليا جهود لتجديد وتأمين ما تبقى من مناطق تخزين الذخائر وفق المعايير الدولية. وساعدت العملية أيضا في تدمير نحو ٦ ٠٠٠ صنف من الذخائر الثقيلة غير الآمنة والذخائر

التي انتهت صلاحيتها، وقدمت دورات تدريب متخصصة لأجهزة الأمن وإنفاذ القانون الوطنية تضمنت التدريب على إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات وإدارة المخزونات.

١٢ - واستجابة لطلب مجلس الأمن، قامت العملية وفريق الأمم المتحدة القطري بتعديل استراتيجية حماية المدنيين. وهي نهج من ثلاثة مستويات، يقوم على (أ) توفير الحماية من خلال العملية السياسية؛ (ب) تهيئة بيئة حمائية؛ (ج) والحماية من العنف البدني. وتبين الاستراتيجية وإجراءات محددة يتعين القيام بها في حالة تعرض المدنيين لعنف بدني، بما في ذلك العنف الذي تقوم به قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة غير الحكومية، والعنف الإجرامي، والعنف المرتكب بدوافع سياسية.

ثالثا - التطورات السياسية

١٣ - بذل الرئيس الحسن واتارا مزيدا من الجهود لتعزيز الاستقرار والمصالحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ نيسان/أبريل، أنشأ فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات، مكلفا بوضع إطار وطني لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، قام الرئيس بأول زيارة له إلى المنطقة الغربية من كوت ديفوار، التي كانت الأشد تأثرا بالأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات. وشدد في خطابات عامة على ضرورة المسامحة والمصالحة، في حين أهاب بالإيفواريين الذين لا زالوا في المنفى العودة إلى البلد. وفي يومي ٩ و ٢٣ أيار/مايو، عين قائدَ الدرك التابع للرئيس الأسبق غباغبو، ورئيسَ أركان قوات الدفاع والأمن السابقة سفيرين إلى السنغال وغابون على التوالي. وفي غضون ذلك، في ٢٢ أيار/مايو، أقال الرئيس واتارا وزير الإدماج الأفريقي بسبب ادعاءات بالفساد.

١٤ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، في ياموسوكرو، تم افتتاح الجمعية الوطنية لكوت ديفوار، التي انتُخبت ديمقراطيا، مع افتتاح أول دورة عادية لها في نفس اليوم. وشدد رئيس الجمعية الوطنية، غييوم سورو، في خطاب تنصيبه، على التزام الجمعية بأن تصبح مؤسسة قوية ومستقلة تسهم في المصالحة الوطنية، وتضطلع بالرقابة الفعالة على الحكومة باسم الشعب الإيفواري. وأُنشئت مجموعات برلمانية، منها اثنتان رئيسيتان هما تجمع الجمهوريين التابع للرئيس الحسن واتارا، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار التابع للرئيس الأسبق أونري كونان بيديه، تليهما ثلاث مجموعات أصغر تشمل حزب الاتحاد من أجل السلام في كوت ديفوار، وجماعتين دون انتماء رسمي لأي حزب سياسي تُعرفان باسمي ''الحوار'' و ''الترجّي''.

١٥ - وسعيا إلى تشجيع عملية سياسية أكثر شمولية، بدأ ممثلي الخاص، بيرت كوندرز، سلسلة من الاجتماعات المنفصلة مع الحكومة وأحزاب المعارضة السياسية لتيسير الحوار بينهما. واستجابة لدعوة الحكومة، شارك ممثلو حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم سابقا وأحزاب معارضة أخرى غير ممثلة في البرلمان في اجتماع ترأسه رئيس الوزراء جانو أهوسو - كواديو يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل. وأعلن بيان لاحق وقّعته كل الكيانات المشاركة، باستثناء الجبهة الشعبية الإيفوارية، عن إنشاء آلية للمتابعة مسماة ''إطار الحوار الدائم''، لمواصلة الحوار من خلال اجتماعات فصلية. وعُقد إطار الحوار الدائم اجتماعا أولا في ٢١ حزيران/يونيه لم تكن الجبهة الشعبية الإيفوارية ممثلة فيه.

١٦ - غير أنه أثناء مؤتمر حزبي عُقد في ٢٩ نيسان/أبريل، ذكرت الجبهة الشعبية الإيفوارية أنها لن تشارك في المصالحة الوطنية إلا إذا تمت تلبية مطالبها، بما في ذلك الإفراج عن الرئيس السابق غباغبو وأعوانه، وتحسين الظروف الأمنية، والعدالة المنصفة، وهو موقف تم تكراره أثناء اجتماع للجبهة الشعبية الإيفوارية في أبيدجان يوم ٢٦ أيار/مايو. وفي ٥ حزيران/يونيه، استقبل رئيس الوزراء وفدا من الجبهة الشعبية الإيفوارية بناء على طلب منها، وتم التوصل إلى اتفاق لعقد اجتماع في تموز/يوليه لمناقشة المسائل المثيرة للقلق.

١٧ - وفي غضون ذلك، وفي خضم المخاوف المستمرة من محاولات محتملة للمس بأمن الدولة، أعلن وزير الداخلية عبر التليفزيون الحكومي يوم ١٢ حزيران/يونيه أن السلطات أحبطت مؤامرة للإطاحة بالحكومة، نظمها ضباط عسكريون منفيون ووزير سابق في حكومة الرئيس غباغبو، تم تسليمه من توغو إلى كوت ديفوار في ٦ حزيران/يونيه.

١٨ - وفي رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو موجهة إليّ، طلب رئيس الوزراء إلى الأمم المتحدة، بما فيها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أن تقدم المساعدة في الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في وقت لاحق من هذه السنة. وتقوم حاليا بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية بدراسة مستوى الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة. ورغم استمرار الاختلاف في وجهات النظر بين أحزاب المعارضة السياسية حول مشاركتها في هذه الانتخابات، بدأت بعض أحزاب الائتلاف الحاكم في الإعداد لها. وفي ٢ حزيران/يونيه، ترأس الرئيس السابق بيديي اجتماعا للحزب الديمقراطي لكوت ديفوار في أبيدجان، حضره نحو ٨٠٠ عضو للتفكير في مستقبل الحزب، ووضع استراتيجية للانتخابات المحلية. وفي أعقاب إعادة الانتخابات التشريعية يوم ٢٦ شباط/فبراير، تظل نتائج هذه الانتخابات معلقة في دائرتين انتخابيتين نظرا لحدوث مخالفات، وقد اختُتم تحقيق أجرته الحكومة بهذا

الشأن. وفي غضون ذلك، دعت حركة قوى المستقبل في ٥ حزيران/يونيه إلى مراجعة حدود الدوائر الانتخابية، بحجة أن ترسيم الحدود الحالي يخدم الحزب الحاكم.

١٩ - وقام السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بزيارة كوت ديفوار من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل لتقييم الوضع على أرض الواقع، واجتمع بالرئيس واتارا وممثلين عن حكومته، وجهات معنية وطنية ودولية أخرى. وفي ١٤ حزيران/يونيه، حضر نيابة عني حفل تأبين حفظة السلام السبعة الذين جادوا بأرواحهم عُقد في أبيدجان.

التطورات الإقليمية

٢٠ - ويضطلع الرئيس واتارا، منذ انتخابه رئيسا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٧ شباط/فبراير، بدور نشط في الاستجابة للأزمتين في مالي وغينيا - بيساو، في أعقاب التغييرات غير الدستورية للحكومة في هذين البلدين يومي ٢٢ آذار/مارس و ١٢ نيسان/أبريل، على التوالي.

٢١ - وتم أيضا اتخاذ تدابير أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض استجابة للتهديدات دون الإقليمية. وفي اجتماع عُقد في أبيدجان يوم ١٣ آذار/مارس، اعتمد اتحاد نهر مانو خطة تشغيلية للسلام والأمن للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع في غرب أفريقيا، وهي خطة تشمل إنشاء دوريات حدودية مشتركة، وتعزيز تبادل المعلومات والتدريب المشترك. وعقد اجتماع للمتابعة في توليبلو يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل لمناقشة إنشاء وحدة مشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة بين كوت ديفوار وليبريا. ومن المتوقع أن ينشئ اتحاد نهر مانو ما مجموعه خمس وحدات تغطي الحدود بين كل من كوت ديفوار وغينيا، وغينيا وليبريا، وليبريا وسيراليون، وغينيا وسيراليون. وفي غضون ذلك، ناقش اتحاد نهر مانو في مؤتمر القمة العادي الذي عقده في يوم ١٥ حزيران/يونيه في كوناكري. وناقش المؤتمر المسائل العابرة للحدود بين كوت ديفوار وليبريا في جملة مسائل أخرى. وقد سبق مؤتمر القمة اجتماع على مستوى الوزراء عُقد في يوم ١٤ حزيران/يونيه.

٢٢ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم جهود التصدي للتهديدات دون الإقليمية. وساهمت في قيام أمانة اتحاد نهر مانو، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوضع استراتيجية دون إقليمية لمعالجة حركة الأسلحة والعناصر المسلحة عبر الحدود، وكذلك الاتجار غير المشروع، وهو ما يضطلع بتنسيقه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٢٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض أيضا تعزيز التعاون بين كوت ديفوار وليبريا لمواجهة التحديات الأمنية على الحدود المشتركة. ففي ٢ أيار/مايو، أثناء اجتماع رفيع المستوى في أبيدجان، قررت الحكومتان إحياء اللجنة الإيفوارية الليبرية المشتركة للتعاون. وتَواصلت مناقشة المسألة في اجتماع عقد يومي ٨ و ٩ أيار/مايو بين وزير دفاع ليبريا ورئيس أركان دفاع القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بمشاركة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وفي ٢ حزيران/يونيه، عُقد اجتماع في معبر توتاون في ليبريا ضم سلطات وممثلي المجتمع المدني لكِلا البلدين، وكذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمناقشة الأنشطة المشتركة. وأثناء الاجتماع الرباعي الأطراف المعقود في ١٣ حزيران/يونيه في أبيدجان، وكما ورد في الفقرة ٥ أعلاه، اتفقت السلطات الإيفوارية والليبرية على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون.

رابعا - إصلاح المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون

٢٤ - اتُخذت بعد الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خطوات هامة للبدء في إصلاح قطاع الأمن. وكما هو مبين في تقريري السابق، فقد وضع الرئيس واتارا حقيبة إصلاح قطاع الأمن تحت سلطته وكلف الفريق العامل المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه بوضع خريطة طريق لإصلاح قطاع الأمن، وكذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبتنسيق المساعدة المقدمة من الشركاء الثنائيين. وأُمهل الفريق ٩٠ يوما، أي إلى ٣١ تموز/يوليه، لإعداد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن، وإجراء تقييمٍ للتهديدات، ووضع خطط عمل. ويتكون الفريق العامل من لجنة توجيهية ولجنة علمية لمعالجة المسائل الأكثر تقنية، ويتألف من ستة أفرقة عاملة فرعية تهتم بالأمن الوطني، والرقابة الديمقراطية، وإعادة الإعمار فيما بعد الأزمة، وسيادة القانون والعلاقات الدولية، والحوكمة الاقتصادية، والبعد الاجتماعي والإنساني. وتدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هذه الأفرقة بتقديم مشورة الخبراء والمساعدة التقنية لها. كما واصلت العملية تقديم الدعم لإجراءات إصلاح قطاع الأمن من خلال مستشارها الأقدم الموجود في مقر الحكومة.

الشرطة

٢٥ - في ٢٨ آذار/مارس، أنشأ وزير الداخلية فريقا عاملا لبدء عملية إصلاح الشرطة الوطنية. ويتألف الفريق العامل من لجنة توجيهية يرأسها وزير الداخلية وتشمل مسؤولين كبار بالوزارة والشرطة الوطنية، وكذلك ممثلين عن المجتمع الدولي، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتجتمع اللجنة التوجيهية كل أسبوع لمناقشة الإصلاح في ضوء

المراجعات التي اضطلعت بها في عام ٢٠١١ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكوت ديفوار، وكذلك فرنسا، وخبرات البلدان الأفريقية الأخرى، والخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وقد كُلفت أمانة تقنية بأن تضع في غضون شهرين وثيقة استراتيجية بشأن الشرطة الوطنية، وستعرض الوثيقة على الفريق العامل التابع للرئاسة المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه للموافقة عليها.

العدالة والسجون

٢٦ - مع أن تقدما قد أحرز في إعادة فتح مؤسسات العدالة والسجون ونشر القضاة والشرطة القضائية، لا تزال هناك تحديات في إقامة العدالة الجنائية بسبب وجود عدد غير كاف من السجون والأداء الضعيف للشرطة القضائية. فعلى الرغم من أن المحكمة العسكرية في أبيدجان بدأت النظر في القضايا عندما أعيد فتحها في ١ آذار/مارس، فإن عدم كفاية موظفيها يعرقل إجراءاتها. وسيكون الإصلاح الهيكلي على المدى الطويل ضروريا لضمان أن تكون المحاكم قادرة على العمل بطريقة مستقلة ومحايدة ووفقا للمعايير الدولية. وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد سير عمل المحاكم عن كثب وقدمت التوجيه إلى موظفي القضاء.

٢٧ - ومثل اعتماد استراتيجية وطنية لقطاع العدالة في ١٩ نيسان/أبريل، والتي تشكل الأساس لتدخلات الحكومة والأمم المتحدة وشركاء آخرين في قطاعي العدالة والسجون في الفترة ما بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٥، إنجازا كبيرا في مسار الإصلاح القضائي. وتعاونت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، بشكل وثيق مع وزارة العدل وغيرها من الجهات المعنية في وضع الاستراتيجية. وتقوم وزارة العدل، بدعم من عملية الأمم المتحدة، بوضع خطة عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وهي الخطة التي من شأنها أيضا أن تكون بمثابة خريطة طريق للشركاء الدوليين الذين يدعمون عملية إصلاح قطاع العدالة.

٢٨ - وعلاوة على البرنامج المشترك المتعدد السنوات للأمم المتحدة لدعم قطاع العدالة، دبَّرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، التمويل لإقامة مكاتب للمشورة القانونية في بوندوكو، وبواكيه، وغيغلو، وكورهوغو، ومان وسان بيدرو، لتوفير المشورة والتمثيل القانونيين للمجتمعات المحلية، مع التركيز على النساء والأطفال.

٢٩ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، وافقت وزارة العدل على البرنامج الوطني لإصلاح إدارة السجون، الذي يشكل جزءا من الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة. وأحرزت سلطات السجون الوطنية تقدما في إعادة إنشاء مرافق السجون واستحداث قواعد بيانات السجناء وبناء قدرات العاملين في السجون الوطنية بدعم من عملية الأمم المتحدة. وأقامت عملية الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، شراكات بين المدارس الوطنية والأوروبية للقضاة وكتبة المحاكم وضباط السجون والعاملين الشباب في السجون لضمان بناء القدرات على المدى الطويل في هذه المجالات.

خامسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٠ - في إطار التحضير لبرنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل المقاتلين السابقين، بدأت عملية الأمم المتحدة في نيسان/أبريل، بناء على طلب القوات الجمهورية لكوت ديفوار، إعادة تأهيل تسعة مواقع من بين ٢٠ موقعا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطاقة استيعابية تبلغ حوالي ٥٠٠ شخص لكل منها، وذلك في أبنغورو، وأبيدجان، وبواكي، وبونا، وغيغلو، ومان، وكورهوغو، وسان بيدرو، وسيغيلا. وسيتم استخدام هذه المواقع لنزع سلاح وتسريح حوالي ٠٠٠ ٤٠ عنصر مرتبط بالقوات الجمهورية من بين مجموع حالات مقدر بما بين ٠٠٠ ٦٠ و ٠٠٠ ١٠٠ فرد. وكانت عملية الأمم المتحدة قامت بمناقشات أولية مع الحكومة بشأن إمكانية الإدارة المشتركة لهذه المواقع، بما في ذلك في ما يتعلق بنزع السلاح والتسجيل وتحديد السمات المميزة للمقاتلين السابقين، وتأمين وتخزين الأسلحة والمتفجرات، والفحص الخاص بالكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوعية، والتدريب الأساسي. وستقدم عملية الأمم المتحدة مجموعة مواد أساسية خاصة بإعادة الإلحاق لعدد أولي يقارب ٠٠٠ ١٥ من المقاتلين السابقين.

٣١ - ووضعت خلية نزع السلاح والتسريح في مكتب رئيس أركان الدفاع التابع للقوات الجمهورية إجراءات تشغيل قياسية في مجال نزع السلاح والتسريح، في حين وضعت وزارة المقاتلين السابقين وضحايا الحرب الصيغة النهائية لنسخة أولى من دليل إجراءات بشأن إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، وتم الأمران معا بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واجتمع الفريق العامل الفرعي المعني بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، كجزء من الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، بشكل منتظم مع عملية الأمم المتحدة حيث تلقى منها المساعدة التقنية، والمشورة المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية دعما لوضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٢ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، قامت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتنفيذ ٣٦ عملية مخصصة لجمع الأسلحة في جميع أنحاء البلد بدعم من عملية الأمم المتحدة، حيث جمعت ١٦٣ ١ قطعة سلاح، و ١٥٤ ٢٢٥ طلقة ذخيرة من ٣٥١ ١ مقاتلا. وعقدت عملية الأمم المتحدة اجتماعات مع السلطات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية والصحفيين في أبيدجان، وبواكي، ودويكوي، وسان بيدرو لتوعيتهم بمسائل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. كما نظمت العملية أيضا حلقة عمل لممثلي الحكومة والمجتمع الدولي بشأن المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكيفية تطبيقها في كوت ديفوار.

سادسا - استعادة سلطة الدولة

٣٣ - أحرز تقدم في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. إذ أصبحت السلطات المحلية، التي تمثل الحكومة خارج أبيدجان، فعالة بشكل متزايد. وتتلقى الدعم من عملية الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة وأنشطة بناء القدرات. وتمت إعادة تأهيل مقار رئاسة ستة مقاطعات و ١٤ مقاطعة فرعية في المنطقة الغربية بدعم من صندوق بناء السلام، الذي كان قد خصص ٣ ملايين دولار في إطار مرفقه للاستجابة الفورية دعما لاستعادة الأمن وسلطة الدولة والتماسك الاجتماعي. وتمت إعادة فتح المكاتب الجمركية في المنطقة الشمالية، حيث اضطلعت عملية الأمم المتحدة بأنشطة في مجال بناء القدرات لفائدة موظفين جدد في دائرة الجمارك.

٣٤ - وقد أُنشئت في معظم المقاطعات لجان أمن محلية - مكلفة بضمان وتنسيق الأمن على الصعيد المحلي - وإن كانت فعاليتها تختلف باختلاف الموارد المتاحة. ويرأس هذه اللجان الولاة وتضم ممثلين عن أجهزة الأمن وإنفاذ القانون، وكذلك ممثلين آخرين عن الإدارة المحلية، بما في ذلك مسؤولون من الجمارك.

٣٥ - وقد أنشئت لجان محلية للإنذار المبكر والتوعية تتألف من السلطات المحلية والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء التقليديون، في ٨٥ مقاطعة (من أصل ٩٥) و ١١١ مقاطعة فرعية (من أصل ٣٧١). ودعمت عملية الأمم المتحدة هذه اللجان من خلال تنظيم حلقات عمل بشأن آليات حل النزاعات والحوار بين المجتمعات المحلية.

سابعا – حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

٣٦ – ظلت حالة حقوق الإنسان تثير القلق. فالحوادث التي سجلتها عملية الأمم المتحدة شملت بشكل رئيسي حالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني ووضع اليد على ممتلكات بشكل غير مشروع والابتزاز وكسب المال بالعنف والخروج على القانون والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وانتهاكات الحق في السلامة الجسدية، وسوء المعاملة والتعذيب. كما شاركت عناصر من القوات الجمهورية والدوزو (وهم القناصون التقليديون) أيضا في حالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني، وعنف جنسي واغتصاب. ووثقت عملية الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحالات متكررة من المواجهات العنيفة بين ما يسمى بالمجتمعات المحلية الأصلية وغير الأصلية؛ والمزارعين ومربي الماشية؛ وعناصر من القوات الجمهورية والسكان المحليين، وقامت بتحقيقات في هجمات عنيفة على القرى في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا قام بها أفراد مسلحون يعتقد أنهم ميليشيات سابقة.

٣٧ – وبعد زيارتين إلى كوت ديفوار، قدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تقريره (A/HRC/19/72) إلى مجلس حقوق الإنسان يوم ٢١ آذار/مارس. وأكد التقرير أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان نتجت على نحو أقل عن تواطؤ الدولة منه عن فشلها في منعها، ولا سيما بسبب بطء التقدم في إصلاح القطاع الأمني واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

٣٨ – ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، ألقي القبض على ١٠٦ أشخاص يشتبه في تهديدهم لأمن الدولة أو السلامة الإقليمية أو تجنيد شبان لزعزعة استقرار النظام. وتم القيام بما لا يقل عن ٦٢ اعتقالا في ما يتصل بالزيارة الرسمية للرئيس واتارا لغرب كوت ديفوار، على الرغم من أنه أفرج عن أغلبية المعتقلين لاحقا دون توجيه تهم إليهم. وفي ٢٩ آذار/مارس، اعتقلت سلطات كوت ديفوار واحدا من محاميي سيمون غباغبو واتهم لاحقا بتهديد سلطة الدولة؛ والتآمر ضد سلطة الدولة، وتهديد سلامة الأراضي الوطنية، ونقل إلى السجن المركزي في أبيدجان في ١٧ نيسان/أبريل.

٣٩ – وواصلت عملية الأمم المتحدة تقييم ظروف احتجاز عناصر مدنية وعسكرية اعتقلت في ما يتصل بالأزمة التي أعقبت الانتخابات، والتي ما زالت محتجزة في مرافق في بونديالي وكاتيولا وكورهوغو وأوديني. وأثار بعض المحتجزين شواغل بخصوص الإجراءات القضائية الطويلة ومكوثهم مع المحتجزين بموجب القانون العام، والذي اعتبروه قد يشكل تهديدا لسلامتهم وأمنهم الخاصين.

٤٠ - وعملت البعثة بشكل وثيق مع النظراء على الصعيد الوطني للقيام بشكل منتظم برصد انتهاكات حقوق الإنسان والتوعية وبناء القدرات على صعيد المجتمع المحلي بهدف تعزيز المنع وتشجيع ثقافة السلام واحترام حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت عملية الأمم المتحدة ١٥ دورة تدريبية بخصوص مبادئ حقوق الإنسان وأساليب التحقيق لممثلي المجتمع المدني. وجرت أيضا توعية المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية وسلطات إنفاذ القانون بمعايير حقوق الإنسان ومبادئها.

العنف الجنسي

٤١ - منذ تموز/يوليه ٢٠١١، تم توثيق ١٠٤ حالات اغتصاب في جميع أنحاء البلد. وجرى في بعض الحالات إطلاق سراح المغتصبين المزعومين بسبب عدم قدرة الضحايا على تقديم شهادات طبية، والتي لم تكن تكلفتها في الغالب في متناول أسرهم. وقد ارتكب معظم هذه الحوادث مسلحون غير محددي الهوية خلال هجمات على وسائل النقل العام، أو مواجهات طائفية أو أعمال سطو مسلح. ومن المرجح أنه لم يبلغ عن عدد كبير من حالات الاغتصاب خشية الانتقام أو بسبب انعدام الثقة في النظام القضائي.

حماية الطفل

٤٢ - منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وثقت فرقة العمل التي تقودها الأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها عددا من الانتهاكات التي ارتكبت ضد الأطفال، بما في ذلك التشويه، و ٣٤ حالة اغتصاب وعنف جنسي ضد الأطفال، ارتكبت ٧ منها عناصر من القوات الجمهورية. كما تسببت ذخائر غير منفجرة في جرح طفلين في حادثين منفصلين وقعا في آذار/مارس. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعملية الأمم المتحدة بتدريب أكثر من ١٧٠ فردا من القوات الجمهورية بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل.

العدالة الانتقالية

٤٣ - تواصلت الملاحقات القضائية الوطنية والدولية في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. ومددت الحكومة ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق حتى منتصف آب/أغسطس. وزارت نائبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كوت ديفوار يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، في حين كان المدعي العام في أبيدجان يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه. وتم تأجيل جلسة المحكمة الجنائية الدولية، لتأكيد التهم ضد الرئيس السابق غباغبو، التي كان مقررا عقدها أصلا في ١٨ حزيران/يونيه، حتى ١٣ آب/أغسطس

من أجل إعطاء دفاعه مع ما يكفي من الوقت للتحضير للجلسة. وألقي القبض يوم ٦ حزيران/يونيه في لومي، بتوغو، على وزير سابق في عهد النظام السابق، صدر أمر دولي بالقبض عليه في حزيران/يونيه ٢٠١١، وسلم إلى كوت ديفوار في نفس اليوم بتهم ارتكاب أعمال تخريبية لزعزعة استقرار الحكومة في أبيدجان.

٤٤ - ودعمت عملية الأمم المتحدة أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في كوت ديفوار وفقا لولايتها وبموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع المدعي العام للمحكمة في ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٤٥ - وواصلت عملية الأمم المتحدة دعم لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية. وأوفدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بعثتين تقنيتين إلى كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢ لمساعدة اللجنة على تخطيط وتصميم المشاورات الوطنية بشأن عملية المصالحة. ونظمت اللجنة، بدعم من عملية الأمم المتحدة، حلقة دراسية في أبيدجان مدتها ثلاثة أيام بشأن العدالة الانتقالية لفائدة ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، خصص صندوق بناء السلام أكثر من مليون دولار لأعمال اللجنة.

وسائط الإعلام

٤٦ - اضطلعت وسائط الإعلام الإيفوارية بدور أكثر إيجابية في العملية السياسية، على الرغم من أن العديد من الصحف الخاصة استمر باستخدام لغة تحريضية يمكن أن تقوض عملية المصالحة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، فرض المجلس الوطني للصحافة جزاءات على صحف خاصة في أكثر من ١٠٠ حالة نتيجة للانتهاكات، بما في ذلك تعليق عمل صحيفتين للمعارضة في ١٥ أيار/مايو هما صحيفتا نوتر فوا وبولكوش التابعتان كلتاهما للجبهة الشعبية الإيفوارية. واضطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأنشطة ترمي إلى بناء قدرات وسائط الإعلام الإيفوارية على تدعيم آداب المهنة لديها وتعزيز التحلي بالشعور بالمسؤولية في تغطية التطورات السياسية. وواصلت العملية رصد وسائط الإعلام الإيفوارية، في حين ظلت الإذاعة التابعة للعملية، ONUCI-FM، أداة حاسمة تستخدمها البعثة في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية.

ثامنا - الحالة الإنسانية والاقتصادية

٤٧ - على الرغم من أن غالبية المشردين بسبب الأزمة التي أعقبت الانتخابات عادت إلى أماكنها الأصلية خلال السنة الماضية، لا يزال نحو ٠٠٠ ٨٦ شخص مشردين في كوت ديفوار حيث تعيش غالبيتهم في مجتمعات مضيفة في غرب كوت ديفوار.

ويستضيف الموقعان المخصصان للمشردين داخليا في كوت ديفوار في ناهيبلي بالقرب من دويكوي وفي سان بيدرو نحو ٦٧١ ٤ و ٣٩١ شخصا، على التوالي. ولا يزال ما يقرب من ٢٠٠ ٥٨ لاجئ إيفواري في ليبريا ونحو ١٤٠ ٢٤ لاجئ في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال العودة المستدامة للمشردين تشكل تحديا بسبب حالة انعدام الأمن السائدة، التي تفاقمت من جراء الحوادث الأمنية الأخيرة، والتوترات بين المجتمعات المحلية، التي وقعت أساسا بسبب الخلاف على الوصول إلى الأراضي والملكية، وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعوق سوء حالة الطرق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وعملت العملية بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية لتيسير عودة المشردين، بما في ذلك من خلال توفير الأمن أثناء عودة اللاجئين من ليبريا إلى غربي كوت ديفوار. وأهلت الأمم المتحدة أيضا الطريق من توليبلو إلى زوان – هونين لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ودعم الانتعاش الاقتصادي في المنطقة الغربية.

٤٨ – وواصلت الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم المساعدة والحماية للمشردين مع التركيز على المساهمة في إعادة إرساء أسباب المعيشة والخدمات المجتمعية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. ولا تزال المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، لأهداف منها تشجيعهم على العودة، أمرا حاسما. وتقدر الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا لعام ٢٠١٢ بمبلغ ١٧٣ مليون دولار. وفي منتصف حزيران/يونيه، لم يكن قد جرى تأمين سوى ٢٥ في المائة من هذا التمويل، وهو ما يترك ثغرات حرجة في البرامج المنقذة للحياة والموجهة نحو تحقيق الانتعاش.

٤٩ – وفي ١١ أيار/مايو، قام صندوق النقد الدولي، بعد الانتهاء من الاستعراض الأول لأداء كوت ديفوار الاقتصادي في إطار البرنامج المدعوم بترتيب للتسهيل الائتماني الممدد، بصرف مبلغ ١٠٠ مليون دولار، ليصل مجموع المبالغ المدفوعة بموجب هذا الترتيب إلى ٢٢٥ مليون دولار. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قام البنك الدولي بزيارة كوت ديفوار لتقييم التقدم المحرز منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وأحرز المزيد من أوجه التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ويتوقع أن تحصل كوت ديفوار على تخفيف لعبء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول نهاية حزيران/يونيه.

تاسعا – سلامة الموظفين وأمنهم

٥٠ – أبرز مقتل ٧ من أفراد حفظ السلام خطر الهجمات المباشرة على أفراد العملية. ولا يزال ارتفاع معدل حدوث الجرائم والعنف المسلح التي يشارك فيه المجرمون والمقاتلون السابقون، ولا سيما في غربي كوت ديفوار، مصدرا للقلق بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

عاشرا – نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٥١ – بلغ قوام العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ٢٢ حزيران/يونيه، ٥٨٥ ٩ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٢٩٧ ٩ جنديا و ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٩٦ ضابط أركان مقابل حد أقصى مأذون به قدره ٧٩٢ ٩ فردا.

٥٢ – وفي ضوء المخاطر الأمنية التي نشأت في غربي كوت ديفوار بعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات، كثفت العملية جهودها في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا. وجرى نشر أفراد عسكريين إضافيين في تابو وتاي وتوليبلو على طول الحدود مع ليبريا لتعزيز حماية المدنيين وزيادة قدرة العملية على الاستجابة للحوادث الأمنية. وعززت العملية أيضا وجودها في المنطقة بعد وقوع حادث ٨ حزيران/يونيه كما هو مبين في الفقرة ٣ أعلاه. وتقوم البعثة بإصلاح الطريق الرئيسي من تاي إلى زريغلو وبين تاي وغيغلو لتيسير التدخلات السريعة وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

٥٣ – وتمشيا مع مفهوم مشترك للعمليات بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا يقضي بدعم السلطات في كلا الجانبين لمواجهة التحديات الأمنية الحدودية، اضطلعت العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بدوريات منسقة، تلتها اجتماعات لتبادل المعلومات في نقاط العبور الحدودية بمشاركة السلطات الإيفوارية والليبرية المعنية، وعززتا تبادل المعلومات وتحليلها. ونفذت كلتا البعثتين أيضا استطلاعا جويا على أساس منتظم. واستكمالا لهذه الجهود، اتفقت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على القيام بأنشطة لبناء الثقة في المناطق الحدودية.

٥٤ – وزادت العملية من قواتها المنشورة في المنطقتين الشمالية والشرقية لدعم الحكومة في استعادة سلطتها في هاتين المنطقتين والحفاظ على الاستقرار والقانون والنظام، وخصوصا على طول الطريق الرئيسي من كاتيولا إلى ياموسوكرو حيث أبلغ عن حدوث زيادة في الجرائم العنيفة. وفي أعقاب اندلاع الأزمة في مالي، زادت العملية أنشطة رصد الحدود التي تضطلع بها على طول الحدود الإيفوارية مع مالي، بما في ذلك من خلال دوريات جوية. وكثفت العملية من دورياتها على طول الحدود مع غانا في المنطقة الشرقية حيث لجأ الكثير من الإيفواريين، بمن فيهم مقاتلون سابقون وممثلون للنظام السابق، خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات وبعدها. وأجرت العملية أيضا تعزيزات مؤقتة في مناطق محددة استجابة للحوادث الأمنية من أجل حماية المدنيين والحيلولة دون تصعيد الحالات.

٥٥ - وفي تقريري السابق، أوصيت بتخفيض القوام العسكري المأذون به للعملية بما يعادل كتيبة واحدة في أبيدجان. ولم تغير الأحداث الأخيرة من الأساس المنطقي لهذا التخفيض استنادا إلى تقييم للوضع الأمني، ومدى فعالية أجهزة وكالات الأمن الوطني في أبيدجان. وفي غضون ذلك، واصلت العملية المشاورات مع الحكومة لاستعراض ترتيبات الحماية لأعضاء الحكومة والأطراف السياسية المؤثرة الرئيسية، وكذلك المنشآت غير التابعة للأمم المتحدة، بهدف التحديد الدقيق للموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهام.

٥٦ - وكذلك أكدت الأحداث الأخيرة التي وقعت في غربي كوت ديفوار التوصية الواردة في تقريري السابق بنقل الطائرات العمودية المسلحة الثلاث المنشورة حاليا في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لردع المفسدين عن القيام بأي عمل عسكري كبير ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها السكان، وخاصة في المناطق الحدودية. وعلى الرغم من أن الطائرات العمودية المسلحة ستتمركز في كوت ديفوار، فإنها يمكن أن تستخدم أيضا في ليبريا، في إطار ترتيب محدد للتعاون بين البعثتين. وإلى حين الإذن بهذه التوصية، أشير إلى موافقة مجلس الأمن، بالصيغة التي نقلها رئيس مجلس الأمن لي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر S/2011/594)، على استخدام الطائرات العمودية المسلحة الثلاث في المناطق الحدودية في كل من ليبريا وكوت ديفوار وأيضا في غربي كوت ديفوار إلى ما بعد الانتخابات الليبرية وإن كانت لا تزال تتمركز في ليبريا. وسيتواصل تدعيم ترتيبات التعاون الإضافية بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك بين الأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة بصفة عامة في كوت ديفوار وليبريا، لتعزيز استجابة الأمم المتحدة على جانبي الحدود، بما في ذلك من خلال الأنشطة العابرة للحدود.

٥٧ - ويبلغ قوام القوات الفرنسية ٤٥٠ جنديا وهو يركز على دعم الحكومة في إصلاح قطاع الأمن. وكان مجلس الأمن قد مدد بموجب قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١) تفويضه لقوة ليكورن بتقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وذلك في حدود انتشار القوة وقدراتها. ولا يزال الدعم المقدم من قوة ليكورن إلى العملية ضروريا.

عنصر الشرطة

٥٨ - يبلغ القوام الحالي لعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما هو الحال في ٢٢ حزيران/يونيه، ٣٦٦ ١ من الأفراد الذين يشكلون ستا من وحدات الشرطة المشكلة تضم ٩٩٩ فردا و ٣٦٧ من فرادى ضباط الشرطة، مقابل حد أقصى مأذون به قدره ٥٥٥ ١ فردا. وينتشر منهم ٥٣٣ فردا (٣٣٩ فردا من وحدات الشرطة المشكلة و ١٩٤ من فرادى ضباط الشرطة) في أبيدجان، و ٤٧٣ فردا (٣٦٠ من وحدات الشرطة

المشكلة و ١١٣ من فرادى ضباط الشرطة) في المنطقة الغربية و ٣٦٠ فردا (٣٠٠ فردا من وحدات الشرطة المشكلة و ٦٠ من فرادى ضباط الشرطة) في المنطقة الشرقية. وتنشر وحدات الشرطة المشكلة في أبيدجان وبواكيه ودالوا وغيغلو وياموسوكرو. ونُشر حتى الآن ٣٩ مستشارا من أصل ٢٠٥ من مستشاري الشرطة بموجب أحكام القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١)، الذي أذن فيه المجلس باستيعاب زيادة قدرها ٢٠٥ من مستشاري الشرطة الذين لديهم مهارات خبراء في المجالات المتخصصة، من خلال إجراء التعديلات المناسبة على قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بالعملية وفي حدود القوام العام المأذون به لها.

٥٩ - وقدمت العملية الدعم إلى الشرطة والدرك الوطنيين من خلال تقاسم أماكن العمل والبرامج التوجيهية؛ وتأهيل الهياكل الأساسية والمعدات؛ وإعادة توزيع الأفراد العاملين في مجال إنفاذ القانون. ووفرت العملية التدريب للشرطة والدرك الوطنيين في مجالات الأمن العام؛ ومكافحة الشغب وضبطه؛ وحقوق الإنسان؛ وجمع المعلومات والتكنولوجيا؛ والتحقيق؛ والطب الشرعي؛ ومكافحة العنف الجنسي والمرتكب بدوافع جنسانية؛ والحماية اللصيقة. وقامت العملية أيضا بدعم تعزيز القدرات التشغيلية من خلال فحص وتدريب أفراد الوحدة التي أُنشئت لمكافحة الفساد والابتزاز داخل قوات الأمن. كما شاركت العملية في مشاريع التأهيل التي يمولها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وألمانيا.

العنصر المدني

٦٠ - قامت العملية، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتعزيز وجود أفرادها المدنيين في المكاتب الميدانية في غرب وشمال كوت ديفوار لزيادة فعاليتها في تنفيذ ولايتها على الصعيد المحلي. وفتحت العملية مكاتب في تابو وتوليبلو وتاي، مع تعزيز مكتبها في غيغلو. وستُفتح ستة مكاتب أخرى في أبواسو وأغبوفيل وبانغولو ودانان وتابو وزوان. وسيمكن ذلك العملية من العمل بشكل أوثق مع السلطات المحلية على زيادة فعاليتها وتعزيز الثقة بين السلطات المحلية والسكان في كوت ديفوار.

حادي عشر - الجوانب المالية

٦١ - خصصت الجمعية العامة بقرارها ٢٤٢/٦٦ باء المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مبلغا قدره ٥٧٥ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وستقتصر تكلفة الإنفاق على العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٧٨,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٣٤١,٩ ١ مليون دولار. وقد تم تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات وبقوات الشرطة المشكلة والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات للحكومات المساهمة بقوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ والفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على التوالي.

ثاني عشر – ملاحظات

٦٢ – أشعر ببالغ الأسى لمقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في ٨ حزيران/يونيه في غرب كوت ديفوار على الحدود مع ليبريا. وقد أدنت هذا الهجوم بأشد لهجة ممكنة. وأكرر التأكيد بأن شن مثل هذه الهجمات عمدا على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي. ودعوت حكومة كوت ديفوار إلى بذل قصارى جهدها للتعرف على مرتكبي هذه الجريمة ومحاسبة المسؤولين عنها. وأرحب بالتدابير الفورية التي اتخذتها الحكومة، بالتنسيق مع حكومة ليبريا، للتحقيق في هذا الهجوم.

٦٣ – وإني ليساورني القلق إزاء استمرار عدم الاستقرار والتدهور العام للحالة في غرب كوت ديفوار وعلى الحدود مع ليبريا منذ اندلاع الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار. ومما يثير القلق استمرار حالة انعدام الأمن في المنطقة وتوتر العلاقات بين مختلف أجهزة الأمن والسكان، فضلا عن الهجمات العنيفة على القرى الواقعة على الحدود، التي تؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى وتحدث دمارا وتشريدا، وسط تقارير مفزعة تفيد بإعادة تسليح وتجنيد مقاتلين سابقين في كوت ديفوار وليبريا . وأُشير إلى أنني أعربت في تقريري السابق عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مؤرخ ٢٩ آذار/مارس (S/2012/186) عن القلق بصفة خاصة إزاء المخاطر والتهديدات الكبيرة المحدقة بالاستقرار في كوت ديفوار وبسلامة السكان وأمنهم، نتيجة للعدد الكبير من الأسلحة المتداولة، وتحركات المقاتلين السابقين عبر الحدود ونوايا الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق. ولا تزال هذه الأمور تشكل خطرا كبيرا يتهدد ليس فقط الناس الذين يعيشون في المنطقة، بل ويتهدد أيضا استقرار كوت ديفوار وليبريا ومنطقة غرب أفريقيا.

٦٤ – إن مسؤولية حماية المدنيين وتعزيز المصالحة الوطنية وضمان الأمن تقع على عاتق حكومتي كوت ديفوار وليبريا. وأهيب بالحكومتين تكثيف جهودهما لتحسين الحالة الأمنية على الحدود بينهما وضمان حماية السكان. وأحيط علما بالمبادرات المتخذة لتعزيز التعاون

ومعالجة هذه الحالة في ضوء الهجمات الأخيرة. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة للتعرف على المفسدين ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف.

٦٥ - وسيواصل كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري في كل من البلدين تقديم الدعم للحكومتين في اضطلاعهما بمسؤولياتهما الوطنية لتحقيق هذه الغاية، مع استمرار كل منهم في تعزيز أنشطته وتعاونه حسب الولاية الموكولة إليه. والتهديدات التي يشكلها وجود العناصر المسلحة وانتقالها عبر الحدود والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة تتجاوز حدود كوت ديفوار وليبريا. وللتصدي لهذه التهديدات، فإننا نحتاج إلى مشاركة فعالة من دول المنطقة دون الإقليمية، وأكرر دعوتي إلى وضع استراتيجية دون إقليمية في هذا الصدد. وأرحب بمبادرات قادة غرب أفريقيا، بما فيها المبادرتين المتخذتين في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وكيانات الأمم المتحدة الموجودة في غرب أفريقيا، وعلى وجه التحديد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على استعداد لتقديم دعم فعال لمبادرتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وأشيد بالرئيس واتارا على حسن قيادته للجماعة، بوصفه رئيسا لهيئة الجماعة الاقتصادية، وعلى الجهود التي يبذلها لمواجهة الأزمات في المنطقة دون الإقليمية.

٦٦ - ويجب أن يتجاوز تحسين الحالة الأمنية في المناطق الحدودية هذه التدابير. كما أن الإصلاح الفعال لقطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كلا البلدين عنصر ضروري لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، التي يجب أن تتناول العوامل الدافعة إلى النزاع، وتعالج القضايا الكامنة وراءه، لا سيما المتعلقة بحيازة الأراضي والهوية. ولذا، فهناك حاجة ملحة إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز المصالحة في كوت ديفوار عن طريق اتخاذ تدابير محددة على الصعيد الوطني، مع إعطاء الأولوية لتعزيز سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة في غرب البلد.

٦٧ - وعلى الرغم مما يساورني من قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في غرب كوت ديفوار وفي المنطقة الحدودية حوالي ليبريا، فإن التقدم الذي أحرزه البلد بصفة عامة يبعث في داخلي شعورا بالتفاؤل. فالتدابير الإضافية التي اتخذتها الحكومة لتحقيق الاستقرار والمصالحة والانتعاش الاقتصادي تبرهن على التزام الرئيس وحكومته بالانتقال نحو مستقبل أفضل للبلد وشعبه. وكانت الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس واتارا إلى الجزء الغربي من البلد، الذي كان أشد المناطق تضررا من الأزمة الأخيرة ولا يزال عرضة للعنف، بمثابة إشارة مهمة تدل على الجنوح للسلم والمصالحة.

٦٨ - وأرحب أيضا بافتتاح الجمعية الوطنية المنتخبة، الذي يشكل خطوة مهمة في عملية التحول الديمقراطي في كوت ديفوار، عن طريق توفير رقابة فعلية على الحكومة نيابة عن شعب كوت ديفوار. وقد طلبت الحكومة مساعدة الأمم المتحدة لإجراء الانتخابات المحلية المرتقبة. وسيتوقف نجاح هذه الانتخابات على التوقيت والشمولية والأمن والإصلاح المؤسسي للهيئات الانتخابية والإدارية المعنية. وتضطلع أيضا الجمعية الوطنية بدور خاص في السعي إلى التوصل إلى توافق عام بشأن كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالهوية وحيازة الأراضي وإعطاء الأولوية لإصدار القوانين الضرورية.

٦٩ - وتبرز الأحداث الأخيرة أن الشقاق لا يزال عميقا في كوت ديفوار. وتشكل مبادرة الحكومة بإجراء حوار مع المعارضة السياسية خطوة إيجابية، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في هذا الحوار بطريقة بناءة. وأحث الحكومة على مواصلة العمل من أجل إقامة حوار سياسي حقيقي وتحقيق المصالحة على جميع المستويات وكفالة إتاحة مجال للمعارضة في المعترك السياسي. وأدعو أحزاب المعارضة إلى الاضطلاع بدور المعارضة البناءة والمساهمة في بناء مستقبل أفضل لكوت ديفوار. وممثلي الخاص على استعداد لبذل مساعيه الحميدة لتيسير الحوار بين جميع الأطراف المعنية.

٧٠ - ومن الضروري إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن لإحلال سلام واستقرار دائمين في كوت ديفوار. وأنوه هنا بالمبادرات التي اتخذها الرئيس واتارا للإشراف مباشرة على إصلاح قطاع الأمن، وأحث الحكومة على الإسراع بوضع إطار وطني يُسترشد به في هذه العملية البالغة الأهمية. ويفترض في أي خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن أن تعزز الثقة المتبادلة والتماسك داخل أجهزة الأمن وفيما بينها، كما ينبغي أيضا أن تعزز العلاقات بين أجهزة الأمن وإنفاذ القانون والسكان الذين أوكلت لها مهمة حمايتهم. ولا يزال القلق يساورني إزاء الأنباء التي تفيد بأن أفرادا داخل هذه الأجهزة أو مرتبطين بها يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، ويمارسون سلوكا غير مشروع، وأحث السلطات على اتخاذ مزيد من التدابير لمنع هذه التجاوزات ومقاضاة مرتكبيها. وفي هذا الصدد، فإن أجهزة الأمن المحترفة والمستقلة وقوات الشرطة والدرك القوية والمحترفة دعائم ضرورية لضمان سلامة السكان وأمنهم، وأشجع الحكومة على اتخاذ مزيد من التدابير لزيادة الثقة في صفوف الجيش والدرك والشرطة وفيما بينها.

٧١ - والحوادث الأمنية المتكررة التي ترتكبها العناصر المسلحة والزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في الهجمات التي يشنها الأفراد والجماعات المسلحون والتقارير التي تفيد بتجنيد المقاتلين السابقين وإعادة تسليحهم تبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير محددة في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وأحث الحكومة على تعجيل وضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع تحديد معايير الاستحقاق بشكل

واضح ودقيق وإيجاد حلول تكفل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الدائمين للمقاتلين السابقين. ولا بد من معالجة الحالة من منظور دون إقليمي، وأُشجع في المقام الأول حكومتي كوت ديفوار وليبريا على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لظهور هذه التهديدات من جديد.

٧٢ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق، وفي مستويات تقتضي من الأطراف المعنية على الصعيد الوطني مزيدا من الاهتمام والإجراءات. فالإفلات من العقاب يقوض أي جهد يرمي إلى إرساء ثقافة احترام حقوق الإنسان. وأحث سلطات كوت ديفوار على ضمان مقاضاة جميع مرتكبي الجرائم أيا كان مركزهم أو انتمائهم السياسي، وكفالة تلقي جميع المحتجزين معلومات واضحة عن حالتهم.

٧٣ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للاضطلاع بدور مهم في دعم جهود الحكومة من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية وحماية المدنيين. وفي تقريري الخاص المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/186)، أوصيت بخفض القوام المأذون به من الأفراد العسكريين للعملية بما يعادل كتيبة واحدة، وبذلك يبلغ مجموع القوام المأذون به ٨٣٧ ٨ فردا، ويتألف من ٦٤٥ ٨ جنديا وضابط أركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا، مع الاحتفاظ بالقوام المأذون به من أفراد الشرطة الذي يبلغ حاليا ٥٥٥ ١ فردا، ويتألف من ٠٠٠ ١ فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٥٥٥ من فرادى رجال الشرطة. ولم تمس الأحداث الأخيرة بالأساس المنطقي الذي استند إليه هذا الخفض الموصى به على أساس تقييم الحالة الأمنية العامة وفعالية قوات الأمن الوطنية في أبيدجان، رغم أن الحالة ستظل قيد الاستعراض عن كثب. وعلى هذا الأساس، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية العملية بقوام مأذون به يبلغ إجماليه ٣٩٢ ١٠ فردا، لفترة سنة واحدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، مع استعراض الحالة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

٧٤ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، بيرت كوندرز، وجميع أفراد العملية، وفريق الأمم المتحدة القطري، رجالا ونساء، على ما أبدوا من تصميم وتفان، لا سيما خلال الأشهر الصعبة الماضية. فقد ساعد عملهم، الذي يتم غالبا في ظروف صعبة، في المساعدة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها. وأعرب عن تقديري أيضا للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة في العملية، وللبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي واصلت تقديم دعم لا يقدر بثمن لكوت ديفوار. وأود أيضا أن أحيي ذكرى حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم من النيجر، وأعرب عن أعمق مشاعر المواساة لحكومة النيجر ولأسر الأشخاص الذين قضوا نحبهم. فقد جاء فقدانهم بمثابة تذكير صارخ ومأساوي بالثمن الباهظ الذي يدفعه حفظة السلام أحيانا في جهودهم الرامية إلى إحلال السلام في البلدان الخارجة من النزاع.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: القوام العسكري وقوام الشرطة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
الأرجنتين	–	–	–	–	–	٣
بنغلاديش	١٢	٠٨	٢ ١٥٩	٢ ١٧٩	٣٦٠	١
بنن	٨	٠٨	٤٢٠	٤٣٦	–	٥٧
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣	–	–	٣	–	–
البرازيل	٤	٣	–	٧	–	–
بوروندي	–	–	–	–	–	٣٩
الكاميرون	–	–	–	–	–	١٢
كندا	–	–	–	–	–	٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	١١
تشاد	٤	١	-	٥	–	٢٠
الصين	٤	–	–	٤	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	٣٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	٢٧
إكوادور	٢	–	–	٢	–	–
مصر	–	١	١٧٥	١٧٦	–	
السلفادور	٣	–	–	٣	–	–
إثيوبيا	٢	–	–	٢	–	–
فرنسا	–	٦	–	٦	–	١٤
غامبيا	٣	–	–	٣	–	–
غانا	٥	٧	٥٠٨	٥٢٠	–	٦
غواتيمالا	٥	–	–	٥	–	–
غينيا	٣	–	–	٣	–	–
الهند	٨	–	–	٨	–	–
أيرلندا	٢	–	–	٢	–	–
الأردن	٧	١٢	١ ٠٦٠	١ ٠٢٩	٤٨٩	١٤
مدغشقر	–	–	–	–	–	١٣
ملاوي	٣	٣	٨٥٧	٨٦٣	–	–
المغرب	–	٣	٧٢٣	٧٢٦	–	–

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
ناميبيا	٢	–	–	٢	–	–
نيبال	٣	١	–	٤	–	–
النيجر	٥	٤	٩٢٤	٩٣١	–	٤٠
نيجيريا	٦	١	٦٣	٧٠	–	١٠
باكستان	١٠	١١	١ ٣٧٧	١ ٣٩٨	١٥٠	–
باراغواي	٧	٢	–	٩	–	–
بيرو	٣	–	–	٣	–	–
الفلبين	٣	٣	–	٦	–	–
بولندا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية كوريا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٤	–	–	٤	–	–
رومانيا	٦	–	–	٦	–	–
الاتحاد الروسي	١١	–	–	١١	–	–
رواندا	–	–	–	–	–	٨
السنغال	١٢	٧	٥١٦	٥٣٥	–	٩
صربيا	٣	–	–	٣	–	–
توغو	٧	٨	٥١٨	٥٣٣	–	٣
تونس	٧	٣	–	١٠	–	–
تركيا	–	–	–	–	–	١٢
أوغندا	٥	٢	–	٧	–	–
أوكرانيا	–	–	–	–	–	٤
جمهورية تترانيا المتحدة	٢	٢	–	٤	–	–
أوروغواي	٢	–	–	٢	–	١
اليمن	٩	صفر	–	٩	–	١٥
زامبيا	١	–	–	١	–	–
زمبابوي	٢	–	–	٢	–	–
المجموع	**١٩٢**	**٩٦**	**٩ ٢٩٧**	**٩ ٥٨٥**	**٩٩٩**	**٣٦٧**

الخريطة

UNOCI
Deployment
June 2012
Inter-sector boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
MALI
BURKINA FASO
GUINEA
LIBERIA
GHANA
CÔTE D'IVOIRE
Sector WEST
Sector EAST
Sector Abidjan
Gulf of Guinea
ATLANTIC OCEAN
Sikasso
Bobo Dioulasso
Orodara
Kadiana
Manankoro
Tingréla
Niéle
Kouto
Samatigila
Odienné
Sirana
Boundiali
Ferkessédougou
Korhogo
Duangolodougou
Soukourala
Morondo
Tafiré
Kani
Séguéla
Kaniola
Bouaké
Beoumi
Sakassou
Yamoussoukro
Tiebissou
Sinfra
Daloa
Gagnoa
Divo
Tiassalé
Agboville
Sikensi
Dabou
Abidjan
Grand-Lahou
Adzopé
Abengourou
Daoukro
Prikro
Sandegue
Fämienkro
Nassian
Kokpingue
Bouna
Bondoukou
Bania
Bouaflé
Sakassou
Zuénoula
Sucrivoire
Kanzara
Danané
Man
Charavine
Logouale
Zouan-Hounien
Bangolo
Bagohouo
Toulépleu
Blolequin
Duékoué
Guiglo
Issia
Tai
Soubre
Gabiadji
Grabo
Nyaake
San-Pédro
Tabou
Harper
Beyla
Soukourala
Séguéla
Kani
Kouto
Niéle
Duangolodougou
Ferkessédougou
Korhogo
Tafiré
Morondo
Kaniola
Bouaké
Beoumi
Sakassou
Yamoussoukro
Tiebissou
Sinfra
Daloa
Gagnoa
Divo
Tiassalé
Agboville
Sikensi
Dabou
Abidjan
Grand-Lahou
Adzopé
Abengourou
Daoukro
Prikro
Sandegue
Fämienkro
Nassian
Kokpingue
Bouna
Bondoukou
Bania
Bouaflé
Sakassou
Zuénoula
Sucrivoire
Kanzara
Danané
Man
Charavine
Logouale
Zouan-Hounien
Bangolo
Bagohouo
Toulépleu
Blolequin
Duékoué
Guiglo
Issia
Tai
Soubre
Gabiadji
Grabo
Nyaake
San-Pédro
Tabou
Harper
Bassé
Wa
Sawla
Bolé
Berekum
Sampa
Goaso
Abidjan
Aboisso
Benin (+)
0 50 100 150 km
0 50 100 mi
Map No. 4220 Rev. 41 UNITED NATIONS
June 2012
Department of Field Support
Cartographic Section